## كيف تسبب الحوثيون بمجاعة لا نهاية لها؟

# وما سبب تعليق منظمات دولية إرسال مساعدات غذائية؟

## وبماذا لجأ الحوثي للتغطية على أزمة النفط في صنعاء؟

«الأمناء» تقرير خاص:

تسعى ميليشيا الحوثي للتربح من المساعدات الغذائية المقدمة للشعب في مناطق سيطرتها، حائلة بينهم وبين قوتهم اليومي، في ظل مجاعة كبيرة تهدد ملايين المواطنين، وتدق ناقوس الخطر ليسمع العالم صرخات الأطفال الذين باتت أجسادهم هزيلة ولا يجدون ما يسد رمقهم.

لم يعلق برنامج الأغذية العالمي يوم الخميس الماضي، إرسال مساعدات غذائية إلى المناطق الخاضعة للميليشيا الحوثية اعتباطاً، بل اتخذ القرار بسبب التقارير المتتالية والتي تؤكد استيلاء الانقلابيين الموالين لإيران عليها.

وحين أدرك برنامج الأغذية العالمي أن لا حلول تلوح في الأفق بعد توقف مفاوضات مطولة حول الإتفاق على وضع ضوابط لمنع تحويل مسار الأغذية بعيداً عن الفئات الأشد احتياجاً لها، قررت قرارها المحفوف بالمخاطر، والذي يظهر كمية العداء الذي يكنه الحوثي وميليشياته لأبناء جلدتهم من المواطنين المتضورين جوعاً.

وأكد برنامج الأغذية العالمي في تقرير له، تداولته وسائل إعلام مختلفة أمس الأول الثلاثاء، بينها صحيفة «اندبندنت» أن المتمردين الحوثيين منعوا دخول شحنة من المساعدات الغذائية كانت ستطعم نحو 100 ألف عائلة على حافة المجاعة.

مدير البرنامج التابع للأمم المتحدة، ديفيد بيزلي، حذر قبل بضعة أيام من البدء في تعليق المساعدات الغذائية تدريجياً، بسبب تحويلها إلى أغراض غير المخصصة لها وغياب استقلالية العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية.

وقدم بيزلي، أمام مجلس الأمن الدولي، إفادة استغرقت نحو ربع الساعة، تعرض فيها لتاريخ طويل من تلاعب الحوثيين بالمعونات الغذائية المقدمة من الأمم المتحدة «للجياع في اليمن»، قائلاً «بكل حزن، برنامج الغذاء العالمي مُنع من إيصال الطعام إلى الناس الأكثر جوعاً في اليمن»، ونوه بأن «المساعدات الغذائية المقدمة من الأمم المتحدة جرى تحويلها (عن المحتاجين) في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، على حساب الأطفال والنساء والرجال».

المعلومات التي أدلى بها بيزلي هي مقدمة لسلسلة من الانتهاكات الحوثية، فسيطرتهم على المساعدات الغذائية لم تكن حديثة عهد، إذ يعود تاريخها لأكثر من عامين، ما دفع برنامج الأغذية العالمي لوضع خطط دقيقة لمراقبة ضمان وصول المساعدات بشكل آمن لمحتاجيها قبل أن تسيطر عليها الميليشيا الحوثية وتعرضها للبيع مقابل أموال تكرس لاحقاً لخدمة أجنداتها السياسية.

ورغم أن قرار برنامج الأغذية العالمية يؤثر على أكثر من 850 ألف مواطن يعيشون في صنعاء التي تسطير عليها الميليشيا الحوثية، ويعتمدون بشكل مباشر على تلك المساعدات، إلا أنه كان ضرورياً لترجمة الاعتداءات الحوثية، وكشف مسلسل الانتهاكات الطويل بحق المواطنين العزل.

ويؤكد برنامج الأغذية العالمي، في تقاريره حول اليمن، أنه يقدم مساعدات بقيمة 175 مليون دولار شهرياً للمحتاجين اليمنيين، مضيفاً أن الحوثيين كانوا يسيطرون باستمرار على ما قيمته 10 ملايين دولار من تلك المساعدات.

> برنامج الأغذية العالمي يقدم 175 مليون دولار كمساعدات شهرية والحوثي يسيطر على 10 ملايين دولار

بيزلي أكد أيضاً، أن اعترافاته العلنية بالانتهاكات الحوثية قد تأتي بنتائج عكسية، تدفع الميليشيا الحوثية للسيطرة على أكبر حجم من المساعدات؛ لكنه قال، «الاعتراف ضروري؛ لأن آلاف الأطفال اليمنيين يموتون جوعاً، نتيجة للوضع اليائس جداً».

وكالة «أسوشيتيد برس»، نقلت عن مسؤول في برنامج الأغذية العالمي باليمن، رفض الكشف عن اسمه قوله الثلاثاء: إن الحوثيين أمروا بإرسال أكثر من 800 طن من الدقيق المقدم من برنامج الأغذية العالمي لخارج ميناء الحديدة الواقع على البحر الأحمر زاعمين أنه ملوث بالحشرات النافقة، وبعد ادعاءات الحوثيين أجرى البرنامج العالمي فحصاً شاملاً للدقيق وتبين أنه نظيف، وصالح للاستهلاك البشري.

وأكد المسؤول، لا يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يتسامح مع رفض الحوثيين للمساعدات المقدمة للمينيين، كونه لا يقوم على أساس مناطقي، وتؤكد «أسوشيتيد بريس» في تقرير لها نشرته في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، أن الحوثيين يسرقون المساعدات حيناً، ويمنعون وصولها للمناطق التي تعاديهم أحياناً أخرى.

وكالة «ديبرفير» للأنباء المتخصصة في أخبار اليمن والشرق الأوسط والتي تبث من فرنسا، أكدت يوم السبت الماضي، أن خطوة تعليق برنامج الأغذية العالمي نشاطه في اليمن، جاءت بسبب خلاف حاد بين البرنامج وميليشيا الحوثيين، بشأن كيفية تطبيق نظام التحقق من الهوية، المعمول به عالمياً بهدف مكافحة الفساد في توزيع المساعدات، والتحكم والسيطرة في نظام بيانات القياسات الحيوية الذي يستخدمه برنامج الأغذية لضمان عدم توجيه الطعام لمن لا تستهدفهم المساعدات، منذ أن أكتشف في ديسمبر (كانون الأول) 2018 حدوث تلاعب بصورة منهجية في المساعدات الغذائية التي يتم توزيعها في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين من خلال شريك محلي على صلة بالسلطات.

ويتضمن هذا النظام، عمل مسح لقزحية العين وأخذ بصمات الأصابع والوجه، وهو نظام معمول به بالفعل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ولا يطبقه الحوثيون لنهب المساعدات دون رقيب أو حسيب.

### لتغطية أزمة النفط في صنعاء

كلما حدثت أزمة أو مشكلة تتعلق بالخدمات في صنعاء، لجأت ميليشيا الحوثي بشكل تلقائي إلى جباية الأموال من المواطنين، هذا ما حدث مؤخراً في تعاملها مع أزمة النفط التي تعانيها صنعاء حاليا، إذ أقرت وزارة المالية في حكومتها غير المعترف بها دولية، اليوم الاثنين، تخصيص مبلغ خمسة ريالات عن كل لتر غاز مستورد لصيانة اسطوانات الغاز.

وبررت مليشيا الجوثي جريمتها بأنها "استشعاراً منها للمسؤولية إزاء حوادث انفجار اسطوانات الغاز المتهالكة"، بالرغم من أنها هي من تقوم بتلك الجريمة بين الحين والآن، غير أن الهدف الأساسي أنها ستضمن من وراء تلك الجباية مبلغ ١٥ مليون ريال شهرياً لشركة الغاز لتغطية نفقاتها التشغيلية، أو لتوجيهها إلى جبهات القتال كما اعتادت من قبل.

جدير بالذكر: إن استهلاك العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين من مادة الغاز المنزلي حوالي 120 ألف اسطوانة يومياً.

ومنذ بداية الشهر الجاري، وتحديدا قبل إجازة عيد الفطر، عادت الطوابير الطويلة للمركبات للظهور في صنعاء الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي الانقلابية.

وقبل أيام ظهرت بوادر أزمة مشتقات نفطية في صنعاء بعد قيام مليشيا الحوثي، بإغلاق 75 محطة للوقود بحجة بيع مشتقات نفطية مجهولة المصدر، وقال سائقون إن السوق السوداء للمشتقات النفطية انتعشت مع قرار المليشيا إغلاق عشرات المحطات فيما اصطفت طوابير صغيرة أمام محطات بيع الوقود المفتوحة في صنعاء .

وأكدت مصادر في شركة النفط بصنعاء أن المليشيا اعتبرت استيراد النفط عبر منافذ غير الحديدة يهدد أهم مورد مالي لها رغم أن تجار النفط يدفعون مبالغ مالية باسم الجمارك والضرائب، وكذلك إتاوات للمشرفين والقيادات الحوثية، مقابل السماح لقاطرتها القادمة من حضرموت ومأرب بالمرور إلى صنعاء .

وأوضحت أن مليشيا الحوثي تخشى من توفر المشتقات النفطية بكميات كبيرة حتى لا يكسر الاحتكار الذي تمارسه، بالإضافة كشف مسرحيتهم بشأن اتهاماتهم للتحالف بالحصار ومنع دخول المشتقات النفطية، والمتاجرة بالقضايا الإنسانية، والالتفاف على الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لمنع تدفق النفط الإيراني للمليشيا عبر الشركات الجديدة التابعة للقيادات الحوثية.

وخلال شهر إبريل الماضي افتعلت مليشيا الحوثي أزمة نفطية طاحنة في صنعاء، بعد أن منعت ناقلات المشتقات النفطية بالمرور إلى صنعاء، واحتجزت الناقلات التي تقل المشتقات النفطية في منطقة «الصباحة» المدخل الغربي لصنعاء.

وبشكل مستمر تتعمد ميليشيا الحوثي الانقلابية احتجاز ناقلات المشتقات النفطية في مداخل صنعاء ومنافذ المحافظات الخاضعة لسيطرتها بهدف افتعال أزمات معيشية وارتفاع أسعار الوقود في السوق السوداء والذي يغذي خزينتها الحربية.

وفي مطلع أبريل الجاري، قالت شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج للنفط: إن ميليشيا الحوثي الانقلابية اقتحمت محطة تخفيض ضخ النفط الخام التابعة للشركة في محافظة «ريمة»، وقامت بسحب النفط الخام منها ومن الأنبوب الرئيسي للتصدير الممتد من حقول الإنتاج في محافظة «مأرب» إلى الخزان العائم بـ»رأس عيسى» في الحديدة.

وفي مارس الماضي، افتعلت ميليشيا الحوثي الانقلابية أزمة أخرى في المشتقات النفطية في صنعاء والمحافظات الأخرى الواقعة تحت سيطرتها، وقررت الميليشيا المدعومة من إيران في حينها رفع أسعار المشتقات النفطية وسط سخط شعبي من هذا الإجراء الذي سيعمل على تفاقم الوضع الإنساني بشكل أكبر.